

محافظة العتيد

والطرق والأمن والمياه والكهرباء والرواتب والمستقات النفطية والإضرابات وقطع الطرقات وفي البنوك والصارفة والأسماك والخضار... يعني في كل شيء يتعلق بالمواطن وأمنه واستقراره المعيشي.

ورغم ما عمله ويعمله - ويقدر ذلك العدو قبل الحبيب - لكنه أيضا اصطدم بمن يحاول إفشاله وعرقلة مهامه، محاولين اقتناص القصور أو الفجوات للنيل منه.

شكراً هديتكم لعهد محافظها المحب لها ولقاطنيها أحمد حامد للمس، فلندعو له بالتوفيق وندعوكم إلى مساندته ومؤازرته ليخرج بعدن إلى مجده وتاريخها المتألق دوماً، فهنيئاً لمواطني عدن محافظكم العتيد.

وبدا بتفعيل المجلس المحلي بتكليف مدراء عموم المديرية وتوجيههم لرفع المعاناة عن المواطنين كل في مديريته وفق الإمكانيات المتاحة.

وتوجه إلى المياه والكهرباء لعلهم أنها أرقرت حال المواطن، ووجد فيها ما وجد، وحاول معالجة الممكن منها، ليحدث تحسناً كبيراً في ذلك رغم الصعوبات التي وضعت في طريقه.

وجاء إلى المرتبات ومعاشات المتقاعدين المدنيين والعسكريين محاولاً توفير ما استطاع، وجاء إلى الطرقات والأمن وانهايار العملة وتدهور معيشة المواطنين، فقد كان يدرك تماماً أن عدن بحاجة إلى موارد دولة لترميم وإصلاح كل ذلك، لكنه حاول العمل بالممكن والمتاح، فسخر كل وقته لخدمة المحافظة فنجده في كل مكان، في الصحة والتعليم

أن المهمة كبيرة جداً وصعبة ولكنها ليست مستحيلة، وهذا يعتبر انتحاراً بقبول الوظيفة والمنصب، ولكنه صمد طالبا المساعدة من مواطني المحافظة الذين استبشروا فيه الخير فالتفوا حوله، وسمعنا الدعاء والمباركة له من كبار السن رجالاً ونساءً حتى الشباب؛ لما لمسوه من بشائر قدومه ومتابعته الميدانية لتلمس قصور الخدمات،



كمال باوزير

استبشرونا خيراً بمقترح الانتقال وموافقة الشرعية بإهداء محافظة عدن الأبية أبنها الذي تربى ودرس وعاش فيها جنوبي الأصل، شهبواني المولد، عدني الانتماء، الأستاذ/ أحمد حامد للمس. فمئذ أن وطئت قدماه أرض مطار عدن بعد عودته من الرياض عاهد نفسه وضميره قبل أن يتعهد لأبناء المحافظة بمحاولة العمل لرفع المعاناة عن كاهل هذه المدينة التي عانت وتعاني الكثير، فشمّر عن ذراعيه للشروع في فتح كافة الملفات المركونة في الأدراج ليبدأ في أهمها، لكن هذا المحافظ العتيد وجد أن كل ملف أهم من الآخر، ووجد



لا للترويج للمشاريع السياسية

نصر شرهرة

تشكلت حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب وفق اتفاق الرياض الموقع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والذي تضمن الأهداف الأساسية لهذه الحكومة وأهمها حشد الجهود والطاقت لمحاربة الحوثي وإعادة بناء المؤسسات وتحسين الخدمات وتحسين معيشة الناس ونهية البيئة للمفاوضات السياسية، وهذه هي الأهداف الأساسية وليس من أجل إعادة الاحتلال اليمني للجنوب أو الترويج لمشاريع سياسية قد رفضها شعبنا سابقاً وقدم قوافل من الشهداء والجرحى والأسرى في سبيل ذلك أو لمشاريع ممكن أن تكون موضوع تفاوض في العملية السياسية القادمة والتي سترعاها الأمم المتحدة.

وإما أن يتوافق عليها أو ترفض، لهذا فحكومة المناصفة ليست حكومة لترويج مشاريع سياسية ينشدها وزير أو حزب أو مكون سياسي ينتمي إليها؛ لأن ذلك يعتبر خروجاً عن مهام الحكومة والمضي باتجاهات مشبوهة ستكون موقع رفض سياسي وشعبي وستفقد هذه الحكومة أي حاضنة لها في عدن، والحكومة تعي ذلك جيداً وتدرك الواقع الراهن للجنوب وتطلعات شعبه وما قدمه من تضحيات جسام في سبيل تحرره واستعادة سيادته المستباحة وفرواته المنهوبة ودولته المدمرة، ومع ذلك سمح لها أن تعمل من عدن لتحقيق المهام الثلاث المذكورة أعلاه والتزاما بتحالف الضرورة الذي تكون في خضم المعارك ضد الحوثي ومعالجة الملفات الاقتصادية وتخفيف كلفة النضال لشعبنا الجنوبي الصابر.

أما في حال الخروج عن ذلك واستتفزاز الناس وعدم احترام خياراتهم وتطلعاتهم فإن ذلك سيكون ليس لصالحها.

إن من مصلحة النصف الشمالي أن يلتزم بتنفيذ اتفاق الرياض وبمضامينه السياسية، فحين يعمل في إطار الخدمات وتحسين معيشة الناس في الجنوب فإنه يضمن بيئة حاضنة له وداعمة له في حربه ضد الحوثي ويعطي انطباعاً لدى المجتمع المحلي في الجنوب والشمال والمجتمع الإقليمي والدولي على قدرتهم على إدارة البلاد، وحين يوجه القوات الشمالية الموجودة في الجنوب بدون مهمة باتجاه الجبهات مع الحوثي فهو يضمن تعزيزاً للجبهات ودافعاً للجنوبيين أن يكونوا إلى جانبهم في الجبهات؛ لأن بقاؤهم في الجنوب لا يحفز الجنوبيين للتقدم إلى الجبهات وترك القوات الشمالية في الجنوب، وفي حال تنفيذ اتفاق الرياض بمضامينه السياسية والعسكرية والخدمية والاقتصادية سيشكل قوة ضغط على الحوثي وسيعجل بأحد أمرين: انهيار الحوثي والسقوط من الداخل، أو الضغط الشديد عليه مما يجعله يأتي إلى المفاوضات السياسية ويتعامل معها بإيجابية والحكومة اليمنية في موقع القوة. وفي إطار المفاوضات السياسية بإمكانها أن تلعب بورقة مهمة هي أن الجنوب بيد الجنوبيين وأننا نتفاوض حول الوضع في الشمال ولا تعطى الحوثي فرصة للتدخل في الشأن الجنوبي وهكذا تضمن تقليص نفوذه، وما غير ذلك فإن الحوثي سيفاوض في العملية السياسية على الجنوب ولن يعطيهم الفرصة للتفاوض حول الشمال.

الانتقالي يضع النقاط على الحروف

التجارب السابقة عبرة وعظة.

أما رسالته لرعاة الاتفاق بتمسكه باستكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق الرياض، ودعوته لهم بضرورة استكمال عملية التنفيذ، فيدلان على الثقة الكبيرة للانتقالي الجنوبي بكل ما يقوم به من خطوات، بعكس الطرف الثاني (الشرعية اليمنية) الذي دائماً ما يظهر بحالة من التخبط، وعدم الالتزام بالاتفاق الذي حظي بتأييد إقليمي ودولي، ما يعني أن المجتمعين العربي والدولي ربما يوصلنا لخيار واحد لا ثاني له يتمثل بسحب الشرعية الدولية من الشرعية اليمنية، وإعطائها لمن يستحقها فعلاً.

أصبح الانتقالي الجنوبي اليوم يتبوأ مكانة استراتيجية هامة (دبلوماسية وعسكرية وسياسية)، وأصبح من المحال القفز أو التحايل عليه، أو على القضية الجنوبية الذي يُعد حاملها الأمين.

اليوم يقف أبناء الجنوب، المؤمنون بحق استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة على حدود ما قبل ٢١ مايو / أيار ١٩٩٠م، خلف الانتقالي الجنوبي بكل ما أوتي من قوة لإدراكهم أنه خير من يخوض حرب الدفاع عن قضية الجنوب (محلياً وإقليمياً ودولياً)، والأيام القادمة ستكشف صحة هذه الحقيقة. ونترقب لما بعد بيان الانتقالي الجنوبي.

معالجة القرارات التي تم اتخاذها دون اتفاق مسبق بين طرفي اتفاق الرياض، رسالة شديدة اللهجة بأن هناك خيارات مُتاحة للجنوب، وقد تكون خيارات مؤلمة لجميع أعداء الجنوب، بالإضافة إلى أنها جعلت المواطن الجنوبي يفتخر بأن لديه حاملاً أميناً وقويًا يقف ضد أي إجراءات من شأنها أن تدخله في مربع الصراعات مجدداً.

وأوصل الانتقالي رسالة واضحة للعالم لرعاة اتفاق الرياض، ممثلاً بالملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، مفادها أن للصبر حدود، والتزام الجنوب ببنود اتفاق الرياض ليس ضعفاً، وإنما احتراماً للعهد والمواثيق التي يلتزم بها الجنوب، أو يتعهد بها أمام العالم كمبدأ سام وثابت، غير أنه لا يعني أنه سيظل متفرجاً عن عبث الطرف الثاني، واستهتاره ببنود الاتفاق، وسيقف بكل قوة ضد أي محاولات لتجميع الاتفاق أو التلاعب بمضامينه، وعندما ينفجر الجنوبيون فإن انفجارهم لن يكون عادياً أو سهلاً، بل سيأكل الأخضر واليابس، ولكم في



علاء عادل حنش

بيان المجلس الانتقالي الجنوبي وضع النقاط على الحروف، وكشف للشعب الجنوبي حجم الحرب التي يخوضها الانتقالي (سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وخدمياً)، من خلال استنكاره للمحاولات المتكررة الهادفة إلى تعطيل عملية استكمال تنفيذ اتفاق الرياض، وإرباك المشهد، وإفشال عمل حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال المنبثقة عن الاتفاق، وذلك بعد حزمة قرارات للرئاسة اليمنية أحادية الجانب التي أكد الانتقالي أنها "شكلت خروجاً صارخاً وانقلاباً خطيراً على مضامين اتفاق الرياض، وعملية التوافق والشراكة بين طرفي الاتفاق".

إن تأكيد بيان الانتقالي الرسمي على عدم التعاطي مع القرارات الرئاسية، يبرهن مدى المرحلة الهامة التي وصل إليها الجنوب، واكتسابه للشرعية الدولية، التي تعطيه أحقية رفض أي محاولات للتلاعب بالوضع المعيشي الصعب، أو بمحاولات الالتفاف على الجنوب.

كما أن تشديد الانتقالي على أنه سيقدّم على اتخاذ الخطوات المناسبة في حال عدم

بن دغر انتهازي وفساد ولا يحق أن يكون رئيساً للبرلمان والشورى من حزب واحد

يتحدث عنها بن دغر والتي أشار فيها على أحقيته في تبوأ هذا المنصب الذي لا يستحقه؟ وهو يعلم أيضاً أن الحزب الذي ينتمي إليه لا يقبل أن يصل إلى هذا الموقع القيادي الهام دون ترشيح وموافقة منه، وربما بطانة الرئيس هي من ارتكبت هذا الخطأ الكبير في تقديم هذا الرجل إلى الواجهة مرة أخرى بعد إدانته بالفساد لأكثر من مرة.

وكانت وقاحة الرجل أكبر من ذلك الخطأ، عندما قال إنه يستحق هذا المنصب لخدمة اليمن واليمنيين، ونسي أن انتهازيته في اللهث وراء المناصب قد عرفه كل من يدعي خدمتهم من اليمنيين، كونه بأسلوبه الانتهازي قد مر على كل الأحزاب السياسية متقلباً بمواقفه كالحرباء من الاشتراكي إلى المؤتمر ثم القفز على سيده عفاش إلى الشرعية لحصد فئات مؤاندة القيادات الكبرى، وبهذا أكد مراراً أن مصلحته فوق كل الاعتبارات وبتقلباته السياسية وفساده أصبح مفصوحاً داخل البلد وخارجها، فهل يستحق هذا الرجل العودة إلى الواجهة مرة أخرى؟

الدولة والسلك الدبلوماسي، وقد نشرت المئات من الأسماء لهذه التعيينات في العديد من الصحف المحلية والخارجية وكانت كلها للأقارب والأبناء والأنساب، وكل هذا سيشكل أعباء كثيرة على أي حكومة في المستقبل، ثم إن

التوافقات التي تم الاتفاق عليها بين كل القوى السياسية اليمنية والأخ/ الرئيس تبناها وشاهد عليها ابتداء من مؤتمر الحوار ومروراً بالمبادرة الخليجية وانتهاء باتفاق الرياض، كلها تؤكد على ضرورة التوافق على المناصب السيادية الهامة وكذا السلك القضائي وأن لا يكون رئيساً البرلمان والشورى أو غيرهما من حزب واحد، فكيف تم كل هذا التجاوز؟ وأي صلاحيات دستورية



عبدالله سالم الديواني

السيد بن دغر معروف للقاصي والداني بأنه من كبار الانتهازيين والفاستدين، وهذا التوصيف لا نقوله باطلاً أو مبالغاً فيه وفي حق الرجل.

فقد ورد ذلك في ديباجة قرار الأخ/ رئيس الجمهورية عند إقالته من رئاسة الوزراء بهذا الوصف، بل طالب القرار كذلك بتقديمه للمحاكمة بسبب طغيان فسادته خلال تروسه للحكومة الذي دام أكثر من ٣ سنوات.

وأبرز فضائح فسادته تجلت في استيلائه على أموال محافظة عدن والتي فاحت رائحتها في كل أنحاء اليمن وخارجه لصالح بعض شركات الاتصالات، التي كان له ارتباط بها عندما كان وزيراً للاتصالات وبمباركة النائب الأحمر وبعض المنتهزين في حكومته حينها.

كما أنه قد أثقل جهاز الدولة بالكثير من التعيينات في أعلى هرم مؤسسات